

مجتمع المعرفة والبحث العلمي في البلاد العربية: الوضع والآفاق

إشراف وتقديم عبد الجليل التميمي

(زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠١٠). ٤٤٧ ص.

عبد الله تركماني (*)

كاتب وباحث سوري مقيم في تونس.

- دور مراكز البحوث العربية في
استراتيجية التنمية المعرفية للأمة؛

- التنسيق والتعاون في ما بين مراكز
البحوث والدراسات في الوطن العربي؛

- عبور الفجوة الإحصائية عن
مجتمع المعلومات العربي؛

- استخدام المعلومات الرقمية كشرط
لتقدم البحث العلمي العربي؛

- الجاهزية ومؤشرات قياس مجتمع
المعلومات والمعرفة؛

- الاعتداء على الملكية الفكرية في
الوسط الجامعي العربي؛

- حدود المقاربة القانونية، في العلاقة
بين المعرفة والسياسة في المجال السياسي
العربي؛

- متى تتم هندسة مجتمع المعرفة
والبحث العلمي في الوطن العربي.

- ١ -

صدرت الطبعة الأولى لأعمال المؤتمر
السابع والعشرين لمنتدى الفكر العربي في
أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في كتاب بإشراف
وتقديم الأستاذ المتميز د. عبد الجليل
التميمي، وذلك ضمن سلسلة «منشورات
مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات».
يقع الكتاب في ٤٤٧ صفحة باللغتين العربية
والفرنسية، وهو يضم ١٤ ورقة باللغة
العربية، و٥ ورقات باللغة الفرنسية.

وقد حاول الأساتذة الباحثون في
أوراقهم التي قدموها في المؤتمر، والمنشورة
في الكتاب، أن يتناولوا قضايا جوهرية
تتعلق بـ:

- مجتمع المعرفة والبحث العلمي في
البلدان العربية؛

- مجتمع المعرفة وتحدياته في الوطن
العربي؛

وأمام الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي تصاحب مجتمع المعرفة، لا بد من توافر نظام تعليمي يحقق الجودة، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الشاملة. وهو ما يعني أن مجتمع المعرفة يرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصاً للفرد ليتعلم ليعرف، ويتعلم ليعمل، ويتعلم ليعيش مع الآخرين، ويتعلم لتحقيق ذاته.

وعن تحديات مجتمع المعرفة في الوطن العربي، أبرز الباحثون مكانة العرب في معادلة مجتمع المعرفة، وأسباب عجزهم عن استيعاب التطورات العلمية، وأهمية توفير المستلزمات الضرورية لمجتمع المعرفة في الوطن العربي، ودور التعليم في تنمية الموارد البشرية العربية.

ورأوا أن الأخطار تتزايد تأثيراً بسبب ما يعانيه الكيان العربي نفسه من عوامل الضعف المتمثلة في انتشار الأمية، وافتقاد بعض الأقطار العربية المال والخبرات والخطط، وتخلّف برامج التربية والتعليم عن حاجات المجتمعات العربية ومتطلبات العصر، ونقص الحريات، وانعدام المشاركة الشعبية الحقيقية والفاعلة، وعدم شمولية السياسات الثقافية، وضعف الصناعات الثقافية، وسيادة الإعلام السطحي.

وإذا كان السبب الأول في ضعف الإنتاج والبحث العلمي والتقني في الوطن العربي هو نقص الاستثمارات المادية والبشرية، فإنّ السبب الذي يفسر الضعف الشديد في عوائد مؤسسات التعليم والبحث العلمي العربي هو سيطرة الاستراتيجيات

وقد ساهم الكثير من الأساتذة الباحثين في هذه الندوة الهامة، منهم: عبد الجليل التميمي، مسعود ضاهر، عبد الله تركماني، عمّار جفال، محمود الذوايدي، مصطفى الفيلاي، إدريس لكريني، أحمد مالكي، توفيق البشروش، دلماس برونو.

- ٢ -

إن قارئ أوراق المؤتمر، الذي عُقد في تونس من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، يتعرف إلى مكانة العرب في معادلة مجتمع المعرفة، وأسباب عجزهم عن استيعاب التطورات العلمية، وأهمية توفير المستلزمات الضرورية لمجتمع المعرفة في الوطن العربي، ودور التعليم في تنمية الموارد البشرية العربية.

وقد طرحت العولمة تحديات عدة أمام مختلف الشعوب والأمم حتى تكون قادرة على التحكّم في صنع مستقبلها، بل إن دولاً عدة كانت، إلى وقت قريب، تُصنّف مع الدول العربية ضمن ما كان يُعرف بـ «العالم الثالث»، فإذا بها تصعد نحو مصاف الدول المتقدمة، ومن تلك الدول الصين التي أصبحت تمثل اليوم القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل اليابان، وسلاحها في ذلك هو الاستثمار في المعرفة والبحث العلمي والرهان على نخبتها من علماء ومفكرين وباحثين، بينما بقيت أغلب الأقطار العربية تراوح مكانها، وديدنها إما تمجيد «الماضي التليد»، وإما الهرولة البائسة والعمياء نحو المجهول، وهي في كلتا الحالتين في قطيعة تامة عن الحركة التاريخية الجارفة لبناء مجتمع المعرفة الحق.

مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وضعف استقلالياتها، وإبراز أهم العوامل المعيقة لتطورها في اتجاه إنتاج بحثي جدي.

- إن سلوكيات الباحثين تجاه مصادر المعلومات غير مشجعة، حيث يقوم مجتمع المعلومات على توليد المعلومات وانتقالها واستثمارها. وعليه، وجب إيلاء أهمية كبيرة لقطاع البحث العلمي الذي ينتج المعلومات العلمية والتقنية، ليكون إحدى ركائز مجتمع المعرفة الجديد بفضل قانون أساسي تتوافر من خلاله الشروط كلها: الإمكانيات والطاقات والإرادة السياسية، وعلى الأخص الإدارة الناجعة.

- إن السرقات العلمية سلوك غير مشروع ولا أخلاقي، وقد انتشرت داخل فضاء الجامعات العربية وغيرها، وانتهكت فيها الأمانة العلمية. وعليه وجب مواجهة هذه الظاهرة الانحرافية، وفضح هذه السلوكيات بجميع السبل المتاحة.

- إن جاهزية مؤشرات مجتمع المعلومات، بعد الاتفاق الدولي بشأن مصطلحات مجتمع المعلومات، تستوجب توظيف المجتمعات المنهجية تعتمد على قياسات علمية، كالجاهزية والاستعداد الإلكتروني.

- يتطلب مجتمع المعرفة المتمتع بالحريات الأكاديمية والاطلاع على مختلف بنوك المعلومات لمواجهة الالتزامات الثقافية، إذ إن إخفاءها يتعارض مع الممارسة الديمقراطية كحق من الحقوق الأساسية للباحثين.

- على الاستراتيجيين والمسؤولين العرب عن قطاع المعرفة والبحث العلمي

السياسية على هذه المؤسسات، وحرمانها من الأطر الصالحة والكفاء والمناسبة من جهة، ومن الاستقلالية التي لا غنى عنها لأي رجل علم وبحث ومعرفة ولأي تجديد وإبداع معرفي من جهة ثانية.

- ٣ -

ونظراً إلى تعدد المقاربات، نوجز بعضها في المسائل التالية:

- عمق الفجوة بين نتائج البحث العلمي التنموي وتطبيقها على أرض الواقع، الأمر الذي أضاع على الأقطار العربية الكثير من البراءات والاختراعات الناجحة. وفي ضوء ذلك، فإن البنية الأساسية لمجتمع المعرفة شديدة التعقيد، وتستوجب النظر في تأمين التطبيق وتحسينه.

- المعرفة والسلطة متلازمتان بعلاقة متكاملة، ولا سبيل إلى فصلهما، حيث تم التوقف عند اختلال تلك العلاقة والعمل على إعادة بنائها على أسس ومفاهيم ومصطلحات جديدة.

- إن العجز عن بناء مجتمع المعرفة في عصر العولمة وما عرفته من ثورات متلاحقة، سوف يزيد من العزلة، وهذا ما يبعد الأقطار العربية عن المعرفة العلمية السليمة والمتاحة، لحسن التعاطي المجدي مع التكتلات السياسية والاقتصادية والإعلامية العملاقة.

- إن على التعليم أن يتوجه، بمراحله كلها، نحو عالم المستقبل من خلال توظيف التقنية الجديدة بطريقة مسؤولة، وعلى الدول المتقدمة أن تأخذ ذلك بالاعتبار، وأن لا تفرض قيمها وثوابتها على الآخرين.

- استمرار النظرة المتحفظة تجاه

المشجع، وتبني القوانين والتشريعات لبعث المؤسسات والمراكز البحثية الأهلية، التي تُعدّ المخرج الوحيد لانطلاقة البحث العلمي في الوطن العربي، شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة، حيث تحرر لديها البحث العلمي من خلال توفير التشريعات والقوانين الضابطة لذلك.

– لم يساهم رجال الأعمال والبنوك والشركات والأثرياء في دعم مساقات البحث العلمي في الجامعات والمخابر العربية، وهو أمر مخجل حقاً وبأس جدّاً، إذا ما قارناه بدعمهم السخي للمراكز والجامعات الأورو – أمريكية.

بناءً على ما تقدم، يتوجب على الأقطار العربية أن تفكر بعمق في الإشكاليات التي يطرحها مجتمع المعرفة، وفي المستلزمات الضرورية التي يجب أن تسهر على توفيرها حتى تشارك في هذا المجتمع وتصبح فاعلة فيه، وليست متفرجة تتلقى ولا تحرك ساكناً.

إنّ العملية تحتاج إلى جد واجتهاد ومثابرة وعمل، لأنّ مجتمع المعرفة لا يرحم، ومن يتأخر عن الركب سينساه الزمن إلى الأبد، والأمر بكل أبعاده وخلفياته يحتاج إلى دراسات وإمكانيات ووسائل وإرادة قوية من جميع مكونات المجتمع، سلطة ومؤسسات عامة وخاصة وشعب □

دراسة تجارب الصين واليابان والهند، واستخلاص العبر والدروس منها.

– إن مجتمع المعرفة يحتاج إلى تبني استراتيجيا مدروسة، قوامها الفهم العميق لأساسيات مجتمع المعرفة في الدول المتقدمة، والقائم على عدد من الثوابت والقناعات غير القابلة للنقاش أو الجدل العقيم.

– إن الأقطار العربية، غنيهاً وفقيرها، قصرت تماماً منذ أكثر من نصف قرن في إيلاء الباحثين الجادين والمستقلين سياسياً اهتماماً لتأمين وتوليد المعرفة لتنمية شعوبنا، وهذا يفسر هجرة الكفاءات العربية بالآلاف سنوياً، وهو ما يُعدّ أكبر وأفدح خسارة أصيبت بها المجتمعات العربية برمتها، وسوف تلاحقنا على مدى العقود المقبلة إذا لم تؤخذ الإجراءات الضرورية. والتساؤل هو: ألا يستحق هذا الملف أن يُفرد له «مشروع مارشال» عربي لإيجاد مخرج مشرف، على اعتبار أن هذه الشريحة من الخبراء العرب كفيلة بتأمين التنمية الحقيقية للأقطار العربية ؟

– إن عدم إنشاء مخابر البحث العلمي لاحتضان العلماء والخبراء العرب، في كثير من التخصصات، وتشجيعهم ومنحهم الثقة لإنجاز بحوثهم، هو انتكاسة خطيرة جداً للأنظمة العربية. وقد كان واجب هذه الأنظمة توفير المناخ